الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصاديـــة فـــي مصـــر بعـــد العـــام 2014

*أ.د. هشام حكمت عبد الستار
* ولاء علي فرحان
باحثان من العراق

*جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

dr.hisham@nahrainuniv.edu.iq

ملخص :

إن الإصلاح الاقتصادي ضرورة لأي دولة تعاني من انهيار اقتصادي، والتطورات السياسية التي شهدتها مصر على مدار الأعوام الأخيرة شكلت تحدياً أمام تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ يُعد الاقتصاد المصري أكثر الاقتصادات تنوعاً في الشرق الأوسط لمحاوره المتعددة والمتنوعة وهيكله الإنتاجي المرن فضلاً عن قدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، فكان من الضروري على الحكومة المصرية وضع برامج لتطوير القطاعات الاقتصادية ضمن خطتها للإصلاح الاقتصادي.

كلمات مفتاحية : الإصلاح، الإصلاح الاقتصادي، تطوير القطاعات الاقتصادية، قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع السياحة، قطاع الطاقة.

Economic Reform and Development of Economic Sectors in Egypt Post 2014

Prof. Dr. Hisham Hekmat Abdel Sattar
Walaa Ali Farhan
Al-Nahrain University, College of Political Science

ABSTRACT

Economic reform is a necessity for any country suffering from economic collapse, and the political develop-

ments that Egypt has witnessed over the past years has posed a challenge to the development of various economic sectors, and where the Egyptian economy is the most diversified in the Middle East with its multiple and diverse axes and flexible production structure as well as its ability to adapt to Economic changes. It was necessary for the Egyptian government to develop programs to develop economic sectors within its economic reform plan.

KEY WORDS: reform, economic reform, development of economic sectors, industry sector, agriculture sector, tourism sector, energy sector.

المقدمة:

كان الاقتصاد المصري قبل شهر تشرين الثاني من العام 2016 قد وصل إلى حالة التردي غير المسبوقة، وشرعت الحكومة المصرية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي بوضع برنامج لإصلاح اقتصادي مهم حقق نتائج جيدة، فقد وضع الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح مكنه من تحقيق معدلات من النمو المتسارع والمستدام، فضلاً عن الحلول الجذرية للمشكلات الاقتصادية المتراكمة التي طرحها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي كانت تواجه مصر مثل تطوير في القطاعات الاقتصادية وإنشاء المشاريع في الزراعة ومشاريع الصناعة وغيرها، التي كانت الداعم المهم للاقتصاد المصري.

إشكالية البحث: ينطلق البحث من إشكالية أن تطوير القطاعات الاقتصادية في مصر كانت ضرورة للإصلاحات الاقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي المصري بعد الانهيار الذي شهدته مصر، غير أن هذه العملية واجهتها جملة من التحديات.

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها أن الإصلاح الاقتصادي كان ضرورة جوهرية لتحقيق التطوير في القطاعات الاقتصادية المصرية بعد عقود من التدهور.

منهجية البحث: اعتمد الباحثان على منهج التحليل النظمي والمنهج الوصفي لدراسة الحالة.

هيكلية البحث: قد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وتضمن المبحث الاول: مفهوم الإصلاح والإصلاح الاقتصادي، والمبحث الثاني: تطوير القطاعات الاقتصادية في مصر بعد العام 2014، لننتهي بالمبحث الثالث والذي تناول اهم التحديات التي واجهها تطوير القطاعات الاقتصادية.

المبحث الأول

مفهوم الإصلاح والإصلاح الاقتصادي

يُعد الإصلاح عملية حضارية ضرورية لابد من السير في طريقه، وذلك لتغيير الوضع الراهن غير الملائم إلى واقع أكثر ملائمة للعيش الكريم والتمتع بالحقوق والحريات وأيضا إحراز التقدم على الأصعدة جميعها، وعلى هذا سنوضح مفهوم الإصلاح والإصلاح الاقتصادي بالشكل الآتي:

أولا: مفهوم الإصلاح

هناك كثير من التعاريف للإصلاح منها ما عرفه (صموئيل هنتغون) على انهُ: (التغيير في القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء حيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعملنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية)[1].

وعرف (عبد الوهاب الكيلاني) الإصلاح في الموسوعة السياسية انهُ: (تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو خلاف مفهوم الثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام، إذ أن الإصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقامة لمحاولة منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل للحيلولة دون الثورة أو تأخيرها)[2].

(1) صمويل هنتنغون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلة، دار الساقي، بيروت، 1993، ص121.

(2) ....، الموسوعة السياسية، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص206.

وهناك من عرف الإصلاح على انهُ: (عملية اتخاذ سياسات عامة تسهم في تعديل وتغيير سلوكيات النظام الشامل للدولة-السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني والأمني-نحو الأفضل، ومحاربة الفساد فيها، بطرائق تدريجية سليمة تتلاءم مع طبيعة تطلعات ومتطلبات الوضع العام للمجتمع والدولة، يتم العمل بها وفقا للدستور وفي إطار الضوابط القانونية)[3].

الإصلاح على انهُ: (عملية اتخاذ سياسات عامة تسهم في تعديل وتغيير سلوكيات النظام الشامل للدولة-السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني والأمني-نحو الأفضل، ومحاربة الفساد فيها

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي:

ورد في أدبيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تعريف للإصلاح الاقتصادي على انهُ: (عملية تستهدف تحسين أسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها بغية تلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة الخاصة والاجتماعية وعلى وجه أفضل من ذي قبل، وقد تتراوح بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادية)[4].

ويعرف الإصلاح الاقتصادي بشكل عام على انهُ: (عمليات من أجل إحداث تغييرات جوهرية ومفصلية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها من جديد على النحو الذي يضمن سد حاجات ومتطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد أي هي تغيير في السياسات الاقتصادية تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من أجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات القصيرة الأجل التي يعاني منها البلد وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي من أجل معالجة الاختلالات العميقة على المدى الطويل في اقتصاد ذلك البلد)[5].

الإصلاح الاقتصادي يستهدف تغيير وإصلاح أسس الاقتصاد الكلي للدولة فضلاً عن إعادة رسم الأولويات لكي تتوافر الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار

ومما تقدم، فإن الإصلاح الاقتصادي يستهدف تغيير وإصلاح أسس الاقتصاد الكلي للدولة

(3) مصطفى صادق عواد الكبيسي، الاصلاح السياسي (المعوقات والحلول)، دار الكتب والدراسات العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية،2021، ص15.

(4) حازم صباح احمد، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص10.

(5) محمد محسن ديوب، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 28، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، 2006، ص98.

فضلاً عن إعادة رسم الأولويات لكي تتوافر الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويهدف هذا الإصلاح الى تحسين مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية كلية ومستقرة، فضلاً عن القضاء على الفقر والبطالة، ويهدف الإصلاح الاقتصادي أيضا إلى تطوير النظام الاقتصادي للدولة والقطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال إتباع مجموعة إجراءات تسهم في تعدد مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة والسعي لتحسين القطاعات الاقتصادية. فالإصلاح الاقتصادي يمكنه أن يساعد في تلبية الاحتياجات الضرورية والملحة للمجتمع[6].

(6) المصدر السابق، ص20-21.

المبحث الثاني

تطوير القطاعات الاقتصادية في مصر بعد العام 2014

تمكنت جمهورية مصر العربية بعد العام 2014 من التأسيس لاقتصاد قومي يتميز بالقوة فضلاً عن التمتع بالمرونة والتنوع، وهذا ضمن خطة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، حيث أسهمت باستقرار الاقتصاد المصري، وكان من ضمن هذه الإصلاحات هو تطوير القطاعات الاقتصادية، وشمل هذا التطوير قطاعات مهمة في مصر، وسوف ندرجها بالآتي:

أولا: قطاع الصناعة:

توجهت سياسة مصر على تنمية قطاع الصناعة، فبلغت التنمية الصناعية (20,3) مليار جنيه وهي تكلفة (38) مشروعاً، و(17) مجمعاً صناعياً مستهدف تنفيذه بـ(15) محافظة و(10) مليارات جنيه هي التكلفة الإجمالية للمجمعات و(5046) وحدة و(8) مجمعات صناعية وبإجمالي (2,8) ألف وحدة، و(5) مناطق صناعية تم إنشاؤها بنظام المطور الصناعي باستثمارات متوقعة بلغت (23) مليار جنيه، وكلف إنشاء مدينة الجلود (7,1) مليار دولار، فضلاً عن (17,1) ألف منشأة صناعية تم منحها موافقات وتراخيص، و(49) ألف رخصة تشغيل، و(5,25) الاف رخصة بناء، و(40,1) ألف شهادة سجل صناعي، وتم توقيع (3) اتفاقات لإنشاء مناطق صناعية وتعزيز التعاون في مجالات

الصناعة والاستثمار، وإطلاق برنامج تنمية الموردين المحليين وإطلاق علامة بكل فخر صنع في مصر، ونحو (17) ألف شركة استفادت من خدمات التكنولوجيا في مختلف القطاعات الصناعية، وتقديم خدمات الدعم الفني لعمل أكثر من (30) علامة تجارية[7].

ومن بين أهم المشروعات الصناعية ندرج بالآتي[8]:

1. (22) مشروع تنمية للمناطق الصناعية أبرزها:

- المرحلة الثانية لمصنع اسمنت العريش: تم الانتهاء من إنشاء الخطين رقم (٣ و٤) بمجمع العريش للأسمنت بشمال سيناء لمضاعفة الطاقة الإنتاجية إلى (٦,٥) مليون طن سنويًا، حيث أتاح هذا التطوير مزيدًا من فرص العمل لأبناء سيناء وبهذه المشروعات العملاقة في كل من بني سويف والعريش فقد تم إضافة (١٥,٣) مليون طن سنويًا للطاقات الإنتاجية في مصر من الأسمنت ليرتفع حجم الإنتاج المحلي الفعلي من نحو ٥٥ مليون طن إلى نحو ٧٠ مليون طن سنويًا، وبتكلفة (٢,٨٨٢) مليار جنيه[9].
- إنشاء مصنع اسمنت بني سويف: في آب من العام 2018 شهد عبد الفتاح السيسي افتتاح مشروع مجمع مصانع الاسمنت، بالمنطقة الصناعية في شرق النيل في محافظة بني سويف الذي يعد المشروع الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط، حيث تم إنشاء هذا الصرح العملاق بمساحة (5) كيلومتر مربع على طريق الجيش وعلى بعد (12) كيلومتر شمال محافظة بني سويف وجنوب طريق الصعيد الحر. فضلاً عن هذا فقد أسهم في إنشائها أكثر من (20) شركة وطنية وأجنبية، ضم (3) مصانع كبرى تنتج (37) ألف طن يومياً وبكلفة (23,36) مليار جنيه. وقد وفر هذا المشروع العملاق (1800) فرصة عمل و(8000) فرصة عمل غير مباشرة لأبناء الصعيد[10].
- إنشاء المنطقة الصناعية بمدينة شرق بورسعيد على مساحة (63) مليون م^2.

(7) انجازات مصر في الفترة من 2014 إلى 2021، وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021، ص79.

(8) المصدر نفسه، ص83.

(9) المرحلة الثانية من إنشاء الخطين الثالث والرابع بمجمع العريش للأسمنت، جهورية مصر العربية «رئاسة الجمهورية، تاريخ النشر ديسمبر/2016، تاريخ الدخول 2022/3/2، وعلى الرابط: https://www.presidency.eg/ / /ar

(10) انشاء مجمع مصانع الشركة الوطنية للاسمنت ببني سويف، جمهورية مصر العربية «رئاسة الجمهورية»، تاريخ النشر اغسطس/2018، تاريخ الدخول 2/مارس/2022، وعلى الرابط: https://www.presidency.eg/ //ar

- إنشاء المنطقة الصناعية (غرب جرجا) بمحافظة سوهاج.
- إنشاء المنطقة الصناعية (المطاهرة) بمدينة المنيا.
- إنشاء المنطقة الصناعية (جنيه وشباك) بمحافظة أسوان.
- إنشاء المنطقة الصناعية بأسيوط.

2. مشروعات جهاز الخدمة الوطنية أبرزها:

- (8) مشروعات لشركة النصر للكيماويات.
- (6) مشروعات لشركة العريش للإسمنت.
- (2) مشروع للشركة الوطنية للإسمنت ببني سويف.
- (4) مشروع لمجموعة حديد المصريين.
- (1) مشروع لشركة صلب مصر.
- (1) مشروع للشركة الوطنية للبطاريات.
- (7) مشروعات للشركة العربية العالمية للبصريات.
- (14) مشروع للشركة الوطنية المصرية للتطوير والتنمية الصناعية.
- (4) مشروعات للشركة الوطنية للتبريدات والتوريدات.
- (2) مشروع للشركة الوطنية للمشروعات الإنتاجية.
- (2) مشروع للشركة الوطنية للصناعات الغذائية بسيناء.
- (1) مشروع لشركة سايلو فودز للصناعات الغذائية.

ثانياً: قطاع الزراعة

إن الزراعة في مصر تُعد من القوى الاقتصادية المهمة، وشجعت الحكومة المصرية على تطوير هذا القطاع واستقراره عبر تاريخها الطويل، وشهدت الزراعة والغابات والصيد استقراراً وتطويراً مستمراً، لكن هذا القطاع شهد بعد العام 2014 طفرة نوعية في ظل الانجازات من المشاريع القومية التي لم تتوقف عند توفير مقومات العملية الزراعية لاستصلاح الأراضي، بل تقديم تسهيلات للفلاحين وتعزيز التحول الرقمي في هذا القطاع، فضلاً عن اعتبار هذا القطاع الأساس للأمن الغذائي المصري وهذا أدى إلى زيادة الصادرات الزراعية وتقليل حجم الاستيراد للمحاصيل الاستراتيجية وتقليص الفجوة الغذائية، حيث بلغت نسبة الأراضي المزروعة (9,4) آلاف فدان في

العام 2020 بعد أن كانت تبلغ في العام 2014 (8,9) آلاف فدانا أي بنسبة زيادة (5,6)%، وبلغت نسبة الصادرات الزراعية في العام 2020 (5,2) مليون طن بعد أن كانت في العام 2014 (4,3) مليون طن أي بنسبة زيادة (20,9)% نسبة زيادة للصادارت الزراعية، وفيما يخص الأراضي المستصلحة كانت 2013/2014 (22,6) فدان وبلغت خلال عامي 2019/2020 (115,7) ألف فدان أي بنسبة زيادة (411,9)%. وتقدمت مصر في الأمن الغذائي العالمي (4) مراكز حيث كانت في العام 2014 في المركز (66) وأصبحت في العام 2021 في المركز (62)، واحتلت المركز الأول عالمياً في تصدير الحمضيات والفراولة المجمدة، والأولى إفريقيا والسادسة عالمياً في مجال الاستزراع السمكي[11].

(11) انجازات مصر في الفترة من 2014إلـى2021، الزراعة والري، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021، ص305.

وعلى مستوى الأسواق الخارجية، ذكر المجلس التصديري الزراعي أن الأسواق الروسية تأتي في المرتبة الأولى في استيراد المحاصيل المصرية تليها أسواق المملكة السعودية، ثم هولندا فالإمارات العربية المتحدة وإيطاليا الخامسة. وشهدت المنتجات المصرية تطوراً، في تموز 2017 بفتح سوق جديدة للعنب المصري في الصين، وفتحت فيتنام في تشرين الثاني 2017 أسواقها وبشكل رسمي أمام الصادرات الزراعية المصرية، خاصة الحمضيات المصرية من برتقال وليمون، كما نجحت مصر في تصدير البطاطس لإندونيسيا، والثوم إلى دولة تايوان لأول مرة[12].

الأسواق الروسية تأتي في المرتبة الأولى في استيراد المحاصيل المصرية تليها أسواق المملكة السعودية، ثم هولندا فالإمارات العربية المتحدة وإيطاليا الخامسة

(12) المصدر نفسه.

وقد أولى الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه الحكم في شهر حزيران 2014، اهتماماً كبيراً بالزراعة، حيث استطاع خلال سنوات قليلة أن يضع مصر على طريق النهضة الزراعية، وجاء مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان ومشروعات الصوب الزراعية الكبرى ومشروع المليون رأس ماشية وإحياء مشروع البتلو والمشروعات الكبرى التي تحققت في مجال تنمية الثروة السمكية لسد الفجوة الغذائية وتقديم أشكال الدعم للفلاح في طليعة

الإنجازات وبلغت إجمالي مشاريع الزراعة في القطاعات المختلفة 224 مشروعا[13].

ومن أهم مشاريع السيسي لتطوير قطاع الزراعة ندرجها بالآتي:

1. مشروع الحيازة الإلكترونية: بدأت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تطبيق نظام الحيازة الإلكترونية، بهدف تيسير التعامل مع ملاك الأراضي الزراعية من خلال رقم موحد للحيازة الزراعية وربطه بالرقم القومي للحائز لضمان وصول دعم الدولة للأسمدة ومستلزمات الإنتاج لمستحقيها، وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع (357) مليون جنيه، وتم البدء بالمنظومة بشكل استرشادي في محافظتي الشرقية والإسماعيلية بوصفهما المحافظتين الأكبر من حيث مساحات الأراضي الزراعية، ويخدم المشروع أكثر من (4) ملايين ونصف المليون فلاح على مستوى الجمهورية، وتستهدف المنظومة الجديدة، استخراج حيازة إلكترونية لمساحة (9) ملايين فدان، وتعمل خطة الدولة للتنمية على زيادة مخصصات برامج دعم القطاع الزراعي لتطوير أوضاع الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم، ونظراً للتغييرات الاقتصادية واهتمام القيادة السياسية والحكومة بالمزارعين، تمت زيادة أسعار المحاصيل الاستراتيجية لتحقيق هامش ربح مرضي للمزارع[14].

2. استراتيجية التنمية الزراعية: من أجل تحقيق الاستقرار الضروري للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية اهتمت خطة الدولة للتنمية بتعديل وتطوير السياسة الزراعية خلال الفترة 2014-2018 باعتبارها من أهم الآليات اللازمة والضرورية لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية نحو تحقيق الأهداف التنموية المستدامة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد وتطوير أوضاع الفلاحين المصريين وتحسين أحوالهم المعيشية وتحديد صلة القطاع الخاص بالسياسة التنموية وضخ الاستثمارات الحكومية والخاصة في القطاع الزراعي من منظور المفهوم التكاملي والتشاركي في التخطيط، وذلك عن طريق الآتي[15]:

- دعم الميكنة الزراعية وتطوير صوامع تخزين الحبوب لخفض

(13) 6 سنوات من الانجازات.... القطاع الزراعي، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، تاريخ النشر 14/ 2020/6، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: https://www.sis.gov.eg/Story

(14) الزراعة، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، تاريخ النشر 19/ 2018/7، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: https://www.sis.gov.eg

(15) الزرعة، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، مصدر سبق ذكره.

الفاقد أثناء النقل والتخزين بقيمة إجمالية تقدر بحوالي (34) مليون جنيه.

- تنفيذ كثير من المشروعات التنموية والخدمية في مجالات استصلاح الأراضي وتنمية الموارد والأنشطة الزراعية المختلفة.
- إعادة إحياء نشاط مشروع البتلو بإجمالي قروض بـ (300 (مليون جنيهاً وتنفيذ المرحلة الأولى بقيمة (100) مليون جنيه لعدد (618) مستفيداً، ولا يزال المشروع قيد التنفيذ لإتمام مراحله الأخرى.
- إقامة كثير من المشروعات الخاصة بالتدريب الزراعي والتسويق وتحقيق الأمن الغذائي وتنمية الثروة السمكية.
- إدخال محاصيل جديدة لها ميزة تصنيعية تصديرية مثل (الكينوا والكاسافا) في مشروع المليون ونصف مليون فدان.
- تنفيذ الحملات القومية للنهوض بالمحاصيل الاستراتيجية (القمح – الذرة –القطن – الأرز)
- التأكيد على برنامج الإصلاح الاقتصادي بما تضمنه من تحرير سعر الصرف، الأمر الذي أدى إلى التوجه لزيادة أسعار بعض المحاصيل الاستراتيجية الاستيرادية مثل فول الصويا، الذرة الصفراء، الفول البلدي مما شجع المزارعين على زراعتها.
- فتح مجالات تعاون جديدة مع العديد من الدول مثل ألمانيا الاتحادية، والصين، وموريتانيا وفيتنام، كما تم إنشاء ثلاث مزارع مصرية مشتركة في جمهوريات مالي والكونغو الديمقراطية وتوجو الهدف منها التعاون والترابط ونقل الخبرات بين مصر والدول الإفريقية.
- إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف إلى خدمة الفلاح البسيط في المقام الأول وزيادة كفاءة الجمعيات التعاونية وحماية الأراضـي الزراعية وتنظيم الصيد.

أطلق الرئيس السيسي من الفرافرة يوم 30 أيلول 2015 إشارة البدء في المشروع القومي لاستصلاح المليون ونصف المليون فدان

3. مشروع المليون ونصف المليون فدان: أطلق الرئيس السيسي من الفرافرة يوم 30 أيلول 2015 إشارة البدء في المشروع القومي

لاستصلاح المليون ونصف المليون فدان. ويشمل المشروع (13) منطقة في (8) محافظات، تقع في صعيد مصر وسيناء، طبقا لحالة المناخ وتحليل التربة ودرجة ملوحة المياه هي: قنا، وأسوان، والمنيا، والوادي الجديد، ومطروح، وجنوب سيناء، والإسماعيلية، والجيزة، وتم اختيارها بعد دراسات متعمقة، بحيث تكون قريبة من المناطق الحضرية وخطوط الاتصال بين المحافظات وشبكة الطرق. وتم الانتهاء من طرح أراضي المرحلة الأولى والثانية من المشروع، لصغار المزارعين والمستثمرين، على أن يتم الانتهاء من طرح كامل أراضي المشروع بالكامل نهاية العام 2019، ويمكن إجمال أهداف المشروع في النقاط التالية[16]:

(16) 6 سنوات من الإنجازات القطاع الزراعي، مصدر سبق ذكره.

- زيادة الرقعة الزراعية من (8) ملايين فدان إلى (9,5) ملايين فدان بنسبة زيادة (20) ٪ .
- توسيع الحيز العمراني واستيعاب النمو الطبيعي للسكان بإنشاء مجتمعات عمرانية عصرية متكاملة مما يساهم في زيادة المساحة المأهولة بالسكان في مصر من(6)% إلى (10) %.
- تعظيم الاستفادة من موارد مصر من المياه الجوفية.
- زراعة المحاصيل الاقتصادية التي تدر عائداً مالياً كبيراً، وتسهم في سد الفجوة الغذائية التي تعاني منها البلاد.
- إقامة الكثير من الصناعات المرتبطة بالنشاط الزراعي والثروة الحيوانية، والصناعات الغذائية بهدف التصدير.
- زيادة صادرات مصر من المحاصيل الزراعية إلى(10) مليون طن سنوياً.
- المشروع يقدم أفكاراً غير نمطية لتوظيف الشباب من خلال ما يزيد عن (25) ألف فرصة عمل.

4. 10 ألاف فدان في الفرافرة الجديدة: افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي في 30 كانون الأول 2015 أول مزرعة تم استصلاحها وزراعتها على مساحة (10) آلاف فدان بسهل بركة بمنطقة الفرافرة، كنواة للمرحلة الأولى ضمن مشروع (5,1) مليون فدان وقام الرئيس

بغرس شجرة على أرض المشروع إيذانا ببدء تنفيذه، وقد شهدت هذه المنطقة مراحل من الإعداد حيث تمت زراعة (7500) فدان من إجمالي المساحات، بواقع (1500) فدان قمح و(6000) شعير، فضلاً عن الزراعات البينية التي تمت في مساحة (2500) فدان، وهى عبارة عن أشجار زيتون وأشجار موالح وقد تم تحميل الزراعات البينية لمحصول البصل وبعض محاصيل الخضر لخدمة المنتفعين بقرى المشروع لعمل إكتفاء ذاتي لهم، وزراعة مصدات رياح حول المنطقة وأشجار الجازورين لحماية الزراعات من أخطار الرياح والرمال. تم إجراء القرعة على(5000) فدان بمنطقة الفرافرة القديمة مجهزة بالكامل بالري بالتنقيط لصغار المستثمرين من المستهدف تجهيز مساحات بأراضي جديدة بمنطقتي الفرافرة والمغرة لعمل قرعة تكميلية[17].

5. مشروع ترعة السلام (تنمية شمال سيناء): يهدف هذا المشروع إلى إضافة مساحة قدرها(620) ألف فدان إلى الرقعة الزراعية منها (220) ألف فدان غرب القناة، ونحو (400) ألف فدان شرق القناة على أرض سيناء وشمل المشروع مرحلتين: المرحلة الأولى تشمل إنشاء ترعة السلام أمام سد وهويس دمياط لإستصلاح (220) ألف فدان غرب قناة السويس، والمرحلة الثانية تشمل إنشاء سحارة أسفل قناة السويس وإنشاء ترعة الشيخ جابر الصباح لإستصلاح (400) ألف فدان شرق قناة السويس[18].

6. مشروع سحارة قناة السويس الجديدة: شهد عام 2015 تنفيذ مشروع السحارة الجديدة، والذي يعد أكبر مشروع مائي أسفل قناة السويس الجديدة، وهو امتداد لسحارة سرابيوم القديمة، ويهدف إلى توفير مياه الري من ترعة السلام وتأمين وصولها من أسفل القناة الجديدة إلى المزارعين في منطقة شرق السويس والبحيرات والإسماعيلية الجديدة، مما يساهم في توفير المياه لاستصلاح 70 ألف فدان في سيناء « كمرحله أولى «، ترتفع

شهد عام 2015 تنفيذ مشروع السحارة الجديدة، والذي يعد أكبر مشروع مائي أسفل قناة السويس الجديدة

(17) الزراعة، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، مصدر سبق ذكره.

(18) احمد البهنساوي، ترعة السلام.. 21 عاما على وصول مياه النيل لسيناء، الوطن، تاريخ النشر 2019/10/25، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: https://www.elwatannews.com

إلى(100) ألف فدان « كمرحلة ثانية من إجمالي مساحات المشروع البالغة (400) ألف فدان، بتكلفة (175) مليون جنيه[19].

7. الثـــــروة السمكية...خطط طموحــة: أنتجت مصر عام 2016 نحو (1,706) مليون طن من الأسماك وصل حجم الإنتاج إلى مليوني طن عام 2018، من خلال خطط طموحة لتطوير الإنتاج السمكي وزيادة إمكانات الثروة السمكية. في البحيرات العذبة والمالحة وخاصة بحيرة ناصر، وتطوير وتنمية المزارع والمفرخات السمكية وتحديث بنيتها الأساسية لتوفير أسماك ذات جودة عالية بأسعار مناسبة من خلال[20]:

أنتجت مصر عام 2016 نحو (1,706) مليون طن من الأسماك وصل حجم الإنتاج إلى مليوني طن عام 2018

- إنشاء مصنع للثلج في طور سيناء، وإنشاء عدد (240) قفصاً سمكياً بمنطقة مريوط.
- التوسع في الإستزراع السمكي البحري في مناطق شرق التفريعة والإسكندرية والبحر الأحمر ومطروح ووادي مريوط.
- استكمال الأعمال الخاصة في (150) صوبة لإعادة إنتاج زريعة البلطي.
- تطوير وتطهير البواغيز لإيجاد بيئة صالحة لنمو الأسماك وخاصة بحيرة المنزلة.
- إنشاء موانئ صيد جديدة على مستوى الجمهورية، وإزالة التعديات ومحاربة الصيد الجائر.

ثالثاً: قطاع السياحة

لقد تبنى الرئيس السيسي منذ توليه الرئاسة رؤية استراتيجية لمصر لتكون من أفضل الواجهات السياحية في العالم، حيث إن السياحة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد القومي، خاصة إن مصر تمتلك من موارد ومقومات سياحية طبيعية وبشرية وأثرية غنية ومتنوعة وإرث حضاري[21].

إن السياحة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد القومي، خاصة إن مصر تمتلك من موارد ومقومات سياحية طبيعية وبشرية وأثرية غنية ومتنوعة وارث حضاري

عملت الحكومة المصرية على جذب سائحين من جميع بلدان

(19) مشروع سحارة قناة السويس الجديدة، خريطة مشروعات مصر، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: https://egy-map.com/project

(20) 6 سنوات من الانجازات.... القطاع الزراعي، مصدر سبق ذكره.

(21) عبد الفتاح تركي، خلال عهد السيسي .. إشادات دولية بنمو القطاع السياحي في مصر، صدى البلد، 12/27/ 2021، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: https://www.elbalad.news/

العالم، حيث هناك (154) مشروعًا بطاقة (26) ألف وحدة إسكان سياحي تم تنفيذها، وعملت مصر على خطط تنموية للنهوض بالسياحة المصرية وجذب السائحين وزيادة إيرادات الدولة وتذليل المعوقات التي تواجه العاملين به، وقامت الدولة بتطوير البنية التحتية والاستثمار السياحي، بما يُعظم من تحقيق التنمية المستدامة للقطاع، وعملت على (57) مشروعًا آخر بطاقة (6160) غرفة فندقية، كما يتم العمل على استكمال (45) مشروعًا بطاقة (5313) وحدة إسكان سياحي، و(69) مشروعًا بطاقة (4022) غرفة فندقية، وتضمنت المشروعات السياحية تطوير وإنشاء (10) فنادق بإجمالي استثمارات (2,6) مليار جنيه أهمها، تطوير فندق النيل ريتز كارلتون بتكلفة (1,3) مليار جنيه، وإنشاء فندق شتايجن بيرجر التحرير بتكلفة (250) مليون جنيه، وإنشاء فندق ومركز ومؤتمرات الشويفات بتكلفة (940) مليون جنيه وكانت وزارة السياحة، اتخذت إجراءات عدة لتشجيع التدفق السياحي أهمها تنفيذ حملة دولية للتسويق السياحي بتكلفة (66) مليون دولار لمدة 3 سنوات انتهت في أغسطس 2018 [22].

ومع بروز جائحة كورونا في العام 2020 تراجعت السياحة في العالم ومصر على وجه الخصوص مع بدأ الإغلاق العالمي مما تسبب بأعلى نسبة انخفاض عام 2019-2020

ومع بروز جائحة كورونا في العام 2020 تراجعت السياحة في العالم ومصر على وجه الخصوص مع بدأ الإغلاق العالمي مما تسبب بأعلى نسبة انخفاض عام 2020-2019، فقد حقق هذا القطاع ما نسبته (17,3)٪ بعد عام من الإصلاحات والاستثمارات الناجحة في إطار برنامج «الإصلاح السياحي» الذي تم إطلاقه في نوفمبر 2018 بهدف الترويج السياحي والتسويق وأدى إلى تحقيق عائدات سياحية قياسية تجاوزت عام 2009/ 2010، غير إن انتشار فيروس كورونا أدى إلى انخفاض بنسبة (21,6)٪ في عائدات السياحة للسنة المالية 2019/2020 (مدعومًا جزئيًا بالأداء القوي في النصف الأول) لتسجل(9,9) مليار دولار أمريكي، بانخفاض عن مستوى قياسي بلغ (12,6) مليار دولار أمريكي في 2018/2019. وفي النصف الأول

(22) ياسمين مبروك، في عهد السيسي إنجازات قطاع السياحة لا تعد ولا تحصى، اخبارك، تاريخ النشر 9/18/ 2019، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: https://akhbarak.net

من 2020/2021، تراجعت عائدات السياحة بنسبة (75,3)٪ لتسجل انخفاضًا قدره (1,8) مليار دولار من(7,2) مليار دولار في العام السابق للجائحة[23].

وشهد منتصف العام 2021 تحسنًا في الحركة السياحية في مصر، فاستقبلت مصر أعداداً من السائحين خلال الفترة من آذار حتى حزيران من العام 2021 بنسبة (45)% أكثر من مثيلتها في العام الذي يسبقها، وبلغ متوسط عدد السائحين أكثر من(500) ألف سائح/ الشهر، بمتوسط يفوق المقاصد المنافسة التي تراوح المتوسط فيها بين(25)% إلى (40%)، وذلك بحسب بيانات وزارة السياحة والآثار[24].

(23) رحمة حسن، توقعات السياحة المصرية 2022..تفاؤل وحذر وجني ثمار اصلاحات 2021، المرصد المصري، 12/27/ 2021، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: https://marsad.ecss.com./eg/66141

(24) رحمة حسن، مصدر سبق ذكره.

رابعاً: قطاع الطاقة

لقد انتهجت مصر استراتيجية شاملة للنهوض بقطاع الطاقة، وهذا وفق رؤيتها الطموحة للتحول الى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة وجاذب للاستثمارات الأجنبية، مستغلة بهذا موقعها الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تتمتع بها وتوافر مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وفضلاً عن أصول البنية التحتية التي تم تطويرها على مدار السنوات من عام 2014، ليشهد هذا القطاع المهم إصلاحات وطفرة غير مسبوقة على صعيد تأمين الامدادات والاستدامة والادارة الرشيدة، وتكثيف الجهود لتنفيذ استكشافات بترولية جديدة، وإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتنويع مصادر إنتاجها، الأمر الذي انعكس على قدرة مصر في التغلب على التحديات الكبيرة التي واجهتها في توفير الطاقة للسوق المحلي خلال مرحلة سابقة، كما يسهم في دعم عملية التنمية الشاملة في كافة المجالات، وبهذا تحول العجز في الكهرباء الى فائض حيث شهد عام 2013/2014 عجز ب(6000) ميجاوات لتصل عام 2019/2020 الى فائض بـــ(13000) ميجاوات[25].

في مجال الكهرباء تم تنفيذ (48) مشروعاً وهذا لإضافة قدرات كهربائية بلغت (27,201) ميجاوات وبكلفة بلغت (271) مليار جنيه

(25) انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021 «محور الطاقة»، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021، ص129.

في مجال الكهرباء تم تنفيذ (48) مشروعاً وهذا لإضافة قدرات

كهربائية بلغت (27,201) ميجاوات وبكلفة بلغت (271)مليار جنيه، وإن ابرز المشروعات كانت 3 محطات قامت شركة سيمنز بتنفيذها في (بني سويف-البرلس-العاصمة الادارية) وبطاقة(14,4) الف ميجاوات، فضلاً عن مشروعات انتاج الكهرباء من المصادر المتجددة،وان العمل جار لاتمام على (17) مشروع طاقة متجددة وهذا لإضافة قدرات على نحو (5303) ميجاوات من الطاقة المتجددة (من الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية) وبتكلفة (51,8) مليار جنيه، وابرز مشاريع الطاقة المتجددة هي مشروع محطات انتاج الكهرباء من طاقة الرياح الذي تم تنفيذه فعلياً في جبل الزيت بواقع (4) محطات وباجمالي قدرات (580) ميجاوات وبكلفة (9,8) مليار جنيه، فضلاً عن محطات لانتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في مجمع انتاج الكهرباء في بنبان باجمالي (1465) ميجاوات وبكلفة (35,2) مليار جنيه، واخيراً محطات انتاج الكهرباء من الطاقة الكهرومائية بقناطر اسيوط باجمالي (32) ميجاوات وبتكلفة (1,7) مليار جنيه، وايضاً هنالك مشاريع لشبكات نقل وتوزيع الكهرباء حيث جاري تنفيذ (375) شبكة نقل للكهرباء ومحطات محولات وخطوط هوائية وارضيية وبكلفة (70,7) مليار جنيه[26]. اما فيما يخص البترول والغاز فقد تم تنفيذ (29) مشروع لتنمية حقول الغاز و(16) مشروع للزيت الخام وهذا باجمالي استثمارات (33,2) مليار دولار[27]، وأبرز هذه المشارع هي:

- مشروع تنمية حقل ظهر.
- مشروع تنمية حقل نورس.
- مشروع اعادة الانتاج من حقل هلال البحري بخليج السويس.
- تنمية حقل مذهل بشركة بتروزنيمة.
- مشروع تنمية حقول غرب المتوسط وشمال الاسكندرية.

بلغت إمدادات الوقود والغاز الطبيعي في السوق المحلية نحو (532) مليون طن من المنتجات البترولية والغاز بكلفة (204) مليار دولار، وتم تشغيل (1159) محطة تموين سيارات ليصل إجمالي

(26) انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، جمهورية مصر رئاسة مجلس الــوزراء، 2021، ص149-151.

(27) انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر رئاسة مجلس الــوزراء، 2021، ص139-141.

العدد من المحطات العاملة إلى (3650) محطة، وفضلاً عن مشاريع التخزين وخطوط نقل الزيت الخام والمنتجات البترولية والغاز حيث تم تنفيذ (40) مستودع تخزين باجمالي (15,7) مليار جنيه، و(16) خط لنقل الزيت الخام والمنتجات البترولية، وتم احلال وتجديد (21) خط باجمالي (1,3) الف كم وباجمالي استثمار (4,6) مليار جنيه، وتنفيذ (945) كم خطوط غاز باجمالي استثمارات (12,1) مليار جنيه، وفضلاً عن مشروعات الثروة المعدنية حيث بيع كمية (3,7) مليون اوقية ذهب وفضة بقيمة (4,5) مليار دولار، وانتاج (59,4) مليون طن من خامات المنتجات المعدنية[28].

(28) انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة البترول والثروة المعدنية، مصدر سبق ذكره، ص145.

المبحث الثالث

التحديات التي واجهها تطوير القطاعات الاقتصادية

تواجه القطاعات الاقتصادية المصرية عدت تحديات اثرت على امكانية تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وتنمية القطاعات الصناعية بشكل خاص، فعلى المستوى العام هو استنفاد الموارد الطبيعية، وضعف صافي الادخار، فضلاً عن تفاقم الدين الخارجي، فالموارد والمياه غير مستدامة وغير قابلة للاستمرار وان الموارد المالية غير مستقرة لتمويل التنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المصري، وإن عدم استقرار الإدخـار وكبر حجم الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة وضعف مواجهة الصدامات الخارجية والداخلية مثل أزمة كورونا يشكل تحدي كبير إمام الاصلاح الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادي[29]، **ويمكن ادراج أهم التحديات بالآتي:**

ان الصناعة المصرية تعتمد بشكل رئيس على مستلزمات الإنتاج المستورد، وهو ما يعكسه نسبة المواد الخام ومستلزمات الانتاج الوسطية المستوردة (44%)

(29) د. مغاوي شلبي علي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، جمهورية مصر معهد التخطيط القومي، ورقة سياسات، اصدار 16، مصر، 2020، ص6.

أولاً: التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية وفرص تحقيق الاستدامة الصناعية

حيث ان الصناعة المصرية تعتمد بشكل رئيس على مستلزمات الإنتاج المستورد، وهو ما يعكسه نسبة المواد الخام ومستلزمات الانتاج الوسطية المستوردة (44%)، فضلاً عن انخفاض نصيب

الصناعات التحويلية من الاستثمارات وهذا بالمقارنة مع صناعات أخرى كالاستخراجية والتشييد والبناء وانخفاض الإنتاجية في الصناعات التحويلية ومقارنة بالصناعات الاستخراجية بسبب العمالة غير الماهرة والتكنلوجية المستخدمة. ووجود مشكلات أدت لرفع التكلفة واضعاف القدرة التنافسية في القطاع الصناعي، مثل مشكلة الجمارك والضرائب ومشاكل تخصيص الاراضي ونقص العمالة المدربة واسعار الطاقة، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالمستجدات الدولية مثل المنافسة على الأسواق والسياسات الحمائية والصراع التجاري وخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، وصعوبة الحصول على التكنلوجيا وتقلبات الإنتاج الصناعي في الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا والمانيا[30].

(30) المصدر نفسه، ص7.

ثانياً: تأثير جائحة كورونا في تطوير القطاعات الاقتصادية في مصر

على الرغم من أن جائحة كورونا هي ازمة صحية لكنها ارتبطت بالاقتصاد بصورة وطيدة بسبب إجراءات الاحتراز والسلامة، وتفاوت تأثير الجائحة بالاقتصاد المصري وعلى الاقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكانت هناك قطاعات متضررة من الازمة على رأسها السياحة والصناعة التحويلية والتشييد والبناء، وسنوضح أهم التحديات التي واجهتها عملية الاصلاح الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية خلال جائحة كورونا بالآتي[31]:

(31) د.سحر عبود ود.اسماء مليجي، التداعيات المحتملة لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري، جمهورية مصر معهد التخطيط القومي، ورقة سياسات، مصر، 2020، ص14-16.

1. تأثرت الصناعات التحويلة بأزمة كورونا والتي تعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد المصري، حيث بلغت مساهمتها بالناتج المحلي (13%) عام 2019-2018، وبلغت الصادرات الصناعية (16,7) مليار دولار بنسبة (60%) من اجمالي صادرات مصر، وبلغت الواردات الصناعية (53,8) دولار بنسبة (80%) من اجمالي واردات مصر عام 2019، حيث تعتمد الصناعة اجمالاً على مستلزمات الإنتاج الاولي والوسطية التي تستورد، فإن نقص هذه المستلزمات سوف يؤثر

تأثرت الصناعات التحويلة بأزمة كورونا والتي تعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد المصري

على قدرة المصانع على الاستمرار بالإنتاج خاصة مع تأثر العمال بالفيروس وانتشار الاصابات وغلق المصانع وانخفاض الطلب العالمي نتيجة الازمة.

2. التباطؤ في النشاط الصناعي بسبب عمليات الاغلاق الاحترازي.

3. تراجع الطلب المحلي والعالمي بسب الاختلال بسلاسل التوريد.

4. التراجع في الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية وتعليق الاستثمار التي صاحبت الجائحة.

5. إن قطاع السياحة يُعد من أكثر القطاعات التي تضررت من الازمة في العالم وفي مصر على وجه الخصوص، حيث تراجعت نسبة الحجوزات نسبة (80%) خلال 2020، وتساهم السياحة والطيران بنسبة (12%) من الناتج المحلي الاجمالي لمصر، وحققت ايرادات السياحة (12,6) مليار دولار لعام 2019-2018 اي نسبة (2,4%) من الناتج المحلي الاجمالي، وفضلاً عن خسارة قطاع الطيران التي بلغت حوالي (2,25) مليار جنيه نتيجة لتعليق حركة الطيران.

الخاتمة:

إن مصر مرت بمرحلة حرجة قبل العام 2014 وشهدت انهياراً اقتصادياً، وفي العام 2016 وضعت الحكومة المصرية مجموعة من السياسات الاقتصادية وكان من ضمنها تطوير قطاعاتها الاقتصادي، فشهدت تطوير وإنشاء كثير من المشاريع التنموية في قطاع الصناعة ووضع حجر أساس للمصانع في مختلف المجالات، فضلاً عن تطوير قطاع الزراعة ودعمها للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية الذي بدوره قلل من حجم الاستيراد وتقليص الفجوة الغذائية، وكان قطاع السياحة من القطاعات النشطة في مصر فمن المعروف ان مصر من البلدان السياحية المهمة في العالم فعملت الحكومة المصرية على إنشاء مشاريع تنموية مهمة لجذب السياح الأجانب، وإن قطاع الطاقة ليس بعيد عن هذا التطوير فقد أصبحت مصر مركزا إقليميا لتجارة وتـداول الطاقة وجاذبا للاستثمارات الأجنبية، إذ يعد هذا طفرة نوعية في الاقتصاد المصري وموضع مهم

لاقتصادها، وواجهة عملية الإصلاح هذه جملة من التحديات التي أثرت في عملية الإصلاح فضلاً عن هذا كان لجائحة كورونا التأثير الكبير في عدم سير عجلة الإصلاح بصورة جيدة.

قائمة المصادر:

1. الموسوعة السياسية، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.

2. (6) سنوات من الانجازات....القطاع الزراعي، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، تاريخ النشر 14/ 6/2020، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: https://www.sis.gov.eg/Story

3. احمد البهنساوي، ترعة السلام.. 21 عاما على وصول مياه النيل لسيناء، الوطن، تاريخ النشر 25/10/2019، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: https://www.elwatannews.com

4. انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021 «محور الطاقة»، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.

5. انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.

6. انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.

7. انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.

8. انجازات مصر في الفترة من 2014إلــى2021، الزراعة والري، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.

9. انشاء مجمع مصانع الشركة الوطنية للاسمنت ببني سويف، جمهورية مصر العربية «رئاسة الجمهورية»، تاريخ النشر اغسطس/2018، تاريخ الدخول 2/مــارس/2022، وعلى الرابط: //https://www.presidency.eg/ar

10. حازم صباح احمد، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية

2007-1991، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
11. د. مغاوي شلبي علي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، جمهورية مصر معهد التخطيط القومي، ورقة سياسات، اصدار 16، مصر، 2020.
12. د.سحر عبود ود.اسماء مليجي، التداعيات المحتملة لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري، جمهورية مصر معهد التخطيط القومي، ورقة سياسات، مصر، 2020.
13. رحمة حسن، توقعات السياحة المصرية 2022..تفاؤل وحذر وجني ثمار اصلاحات 2021، المرصد المصري، 27/12/ 2021، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/66141/
14. الزرعة، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، تاريخ النشر 19/ 7/2018، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: https://www.sis.gov.eg
15. صمويل هنتنغون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلة، دار الساقي، بيروت، 1993.
16. عبد الفتاح تركي، خلال عهد السيسي .. إشادات دولية بنمو القطاع السياحي في مصر، صدى البلد، 27/12/ 2021، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: https://www.elbalad.news/
17. محمد محسن ديوب، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 28، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، 2006.
18. المرحلة الثانية من إنشاء الخطين الثالث والرابع بمجمع العريش للأسمنت، جهورية مصر العربية «رئاسة الجمهورية، تاريخ النشر ديسمبر/2016، تاريخ الدخول 2/3/2022، وعلى الرابط: https://www.presidency.eg/ar/ /
19. مشروع سحارة قناة السويس الجديدة، خريطة مشروعات مصر،

تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: https://egy-map.com/project

20. مصطفى صادق عواد الكبيسي، الاصلاح السياسي (المعوقات والحلول)، دار الكتب والدراسات العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية،2021.

21. ياسمين مبروك، في عهد السيسي إنجازات قطاع السياحة لا تعد ولا تحصى، اخبارك، تاريخ النشر 18/9/ 2019، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: https://akhbarak.net